منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

قراءة في كتاب التكليف السامي للدكتور عمر الرزاز

تموز ٢٠١٨

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

خلفية

أصبح من المعروف أن الاقتصاد الأردني يواجه العديد من التحديات الاقتصادية، وأن المواطنين الأردنيين يعانون من العديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وتتضمن هذه التحديات: استمرارية في ارتفاع معدلات البطالة، زيادة مضطردة في أعداد قوة العمل، تدني نسب المشاركة الاقتصادية وخصوصاً بين الاناث، وجود مستويات واضحة من الفقر وعدم العدالة في الدخل، وتدهور عام في رأسي المال البشري والمادي.

يمكن القول بأنه بينما كانت الأسباب والعوامل التي تقف خلف الاحتجاجات الأخيرة في العاصمة عمّان والمدن الأخرى متداخلة ومعقدة، إلا أن التحديات الرئيسية واضحة ويجب معالجتها. مؤخراً، قامت حكومة الدكتور هاني الملقي المستقيلة بطرح قانون ضريبة الدخل المعدل، وكان هذا القانون هو القشة التي قسمت ظهر البعير!!

واستجابةً للمظاهرات التي انطلقت كرد فعل على قانون ضريبة الدخل الجديد، واستقالة حكومة الدكتور هاني الملقي، قام جلالة الملك عبد الله الثاني بتكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة. وفي كتاب التكليف السامي للحكومة الجديدة، قام جلالة الملك بتوجيه الحكومة الجديدة لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، والتي تتضمن: تحفيز النمو الاقتصادي، توليد فرص عمل كافية، إطلاق حوار وطني يهدف إلى الوصول إلى قانون ضريبة دخل عادل وشفاف ويحقق المصلحة الاقتصادية، والأهم؛ الرفع من جودة وكفاءة الخدمات العامة (نقل، صحة، تعليم مدرسي وجامعي).

السياق الاقتصادي والاجتماعي لكتاب التكليف:

في سياق الحديث عن كتاب التكليف السامي، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأردن؛ من المهم الإشارة إلى العديد من الملاحظات المرتبطة بذلك.

أولاً، بينما تُظهر معدلات البطالة الكلية ارتفاعاً كبيراً (18.4%)، فإن ما وراءها أكثر خطورة؛ حيث أنه وبالنظر إلى توزيع معدلات البطالة حسب العمر والجنس والتعليم، سنجد أن هذه المعدلات هي الأعلى بين فئة الشباب وخصوصاً الاناث الجامعيات والشباب الجامعيين.

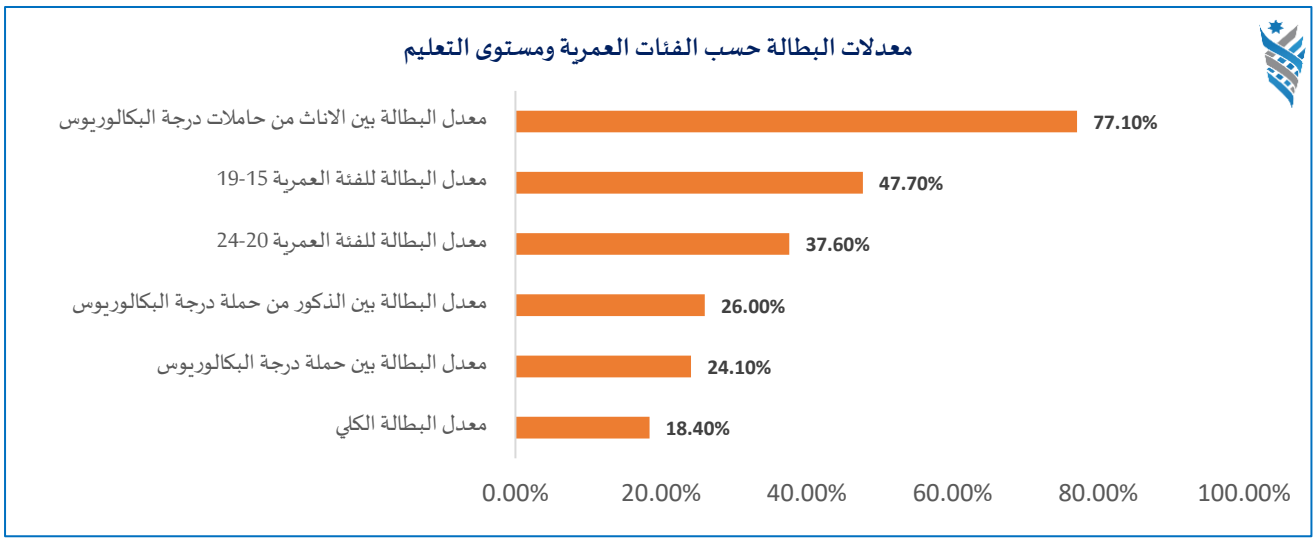

ثانياً، بناءً على ارقام مؤسسة الضمان الاجتماعي الصادرة في العام 2016، فإن 85.8% من المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي تقع أعمارهم ما بين سن الـ 21 عاماً وسن الـ 45 عاماً (أي أن اغلبهم من الشباب). بالإضافة لذلك، إن الدخل الشهري لـ 79.7% من مشتركي الضمان الاجتماعي يقع ما بين الـ 190 ديناراً و600 دينار.

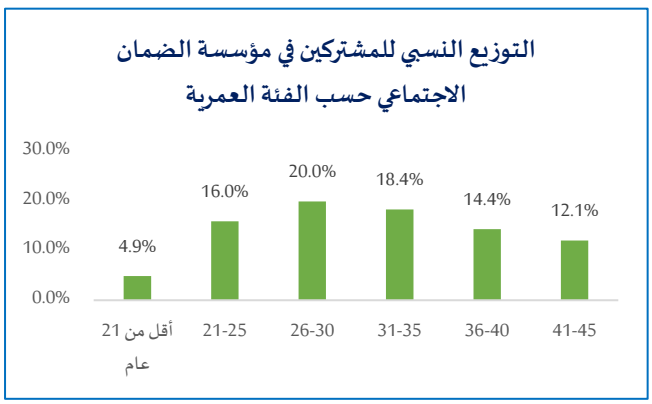

ثالثاً، بناءً على ما ذكر أعلاه، لنفترض مثلاً أن الراتب الشهري لموظف تخرج حديثاً من الجامعة (أو من الثانوية) يعادل ما قيمته 320 ديناراً شهرياً، فإذا

ازداد هذا الراتب سنوياً بمعدل نمو اسمي بنسبة 5%، أو بمعدل نمو حقيقي 3%؛ فإنه وبعد **ثلاثين عاماً** من العمل المستمر سوف يصبح راتب هذا الفرد نحو 1317 ديناراً (إذا اعتمدنا المعدل الاسمي للنمو في الراتب)، وسيكون ما قيمته 754 ديناراً (إذا اعتمدنا معدل النمو الحقيقي في هذا الراتب).

وكما هو متوقع؛ فإن هذا الفرد سوف يقوم خلال مسيرته المهنية ومسيرة حياته بالآتي: أولاً، سيستخدم المواصلات العامة بشكل يومي أو سيقوم بشراء سيارة. ثانياً، سيقوم باستئجار أو شراء شقة. ثالثاً، سيتزوج. رابعاً، سينجب أطفالاً. خامساً، سيعتني بأطفاله من خلال استخدامه للخدمات العامة (تعليم مدرسي وجامعي، صحة، نقل).

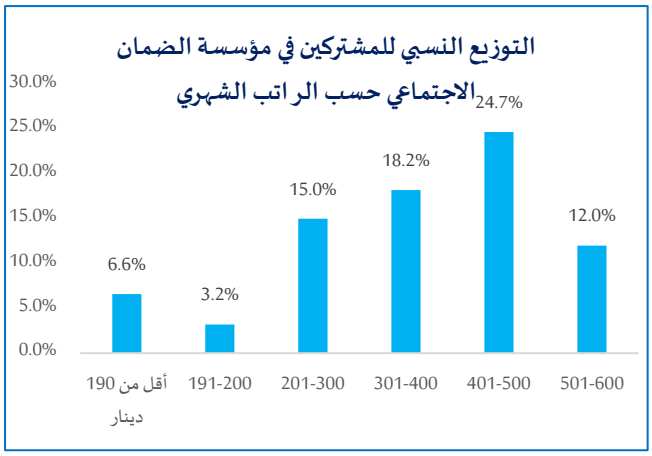

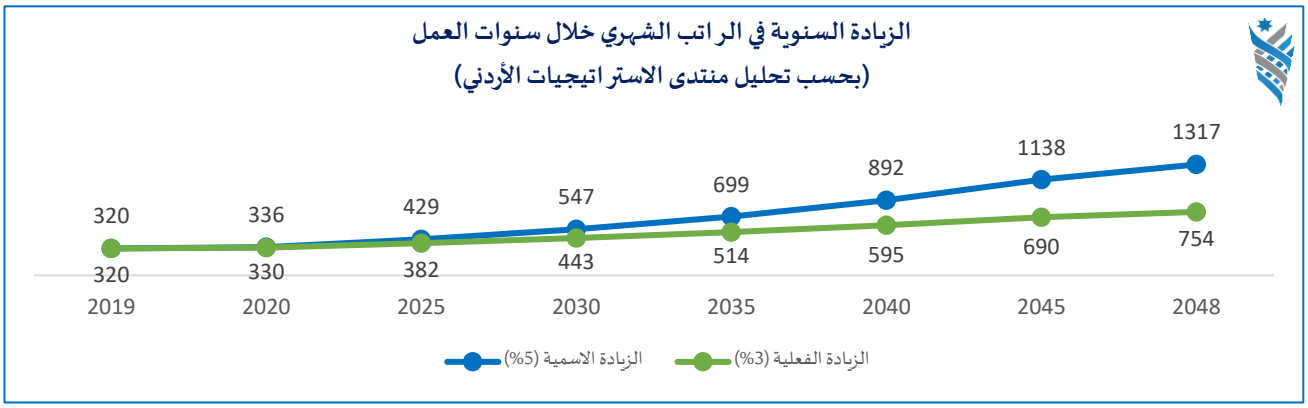

رابعاً، انخفض معدل الانفاق العام (الجاري والرأسمالي) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 43.7% خلال الفترة (1976-1985) إلى 29.9% خلال العامين (2016-2017)، ويعتبر هذا المعدل من الانفاق العام الذي وصلنا له في العامين (2016-2017) أقل من عدة دول مثل؛ تشيلي (33.5%)، تركيا (37.0%)، الولايات المتحدة (42.3%)، بولندا (42.6%) وفرنسا (56.8%).

خامساً، يُعزى الانخفاض في الانفاق العام في الأردن إلى التراجع الكبير والملموس في الانفاق الرأسمالي، حيث انخفض معدل الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15% خلال الفترة (1970-1980) إلى 3.7% خلال العامين 2016 و2017، وأدى هذا التراجع في الانفاق العام الرأسمالي طيلة هذه الفترة (1970-2017) إلى تأثر رأسي المال البشري والمادي في الأردني بشكل سلبي.

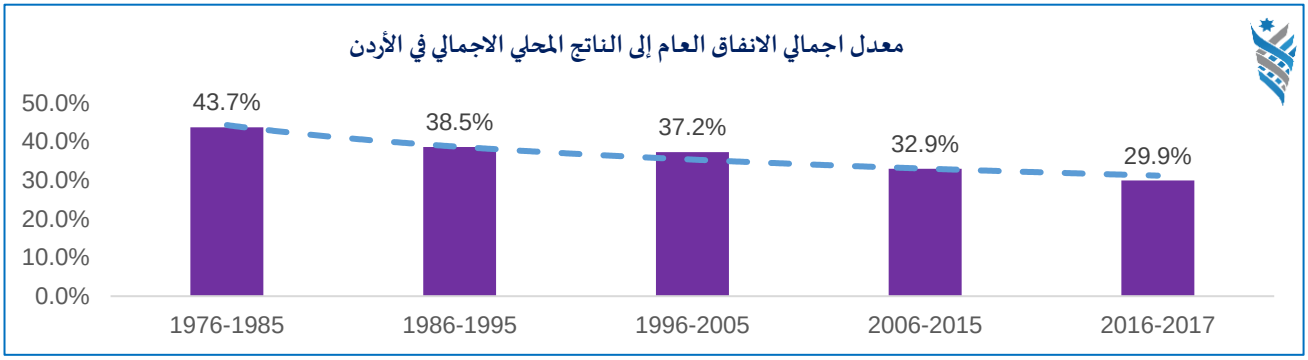

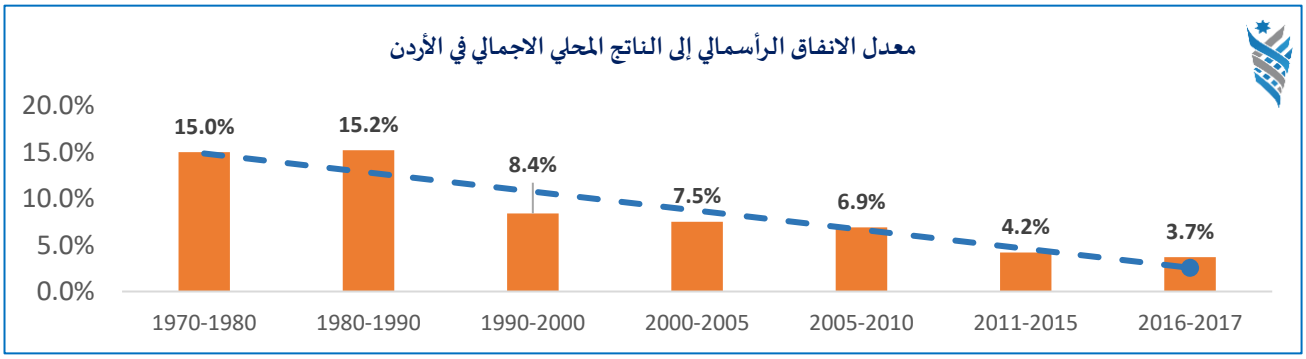

سادساً، إذا نظرنا إلى المالية العامة في الأردن سنلاحظ بأنها ضعيفة وتعاني من اختلالات، حيث ان العجز في الموازنة العامة أصبح أمراً معتاداً ومستمراً سواء حصلنا على مساعدات خارجية أم لم نحصل.

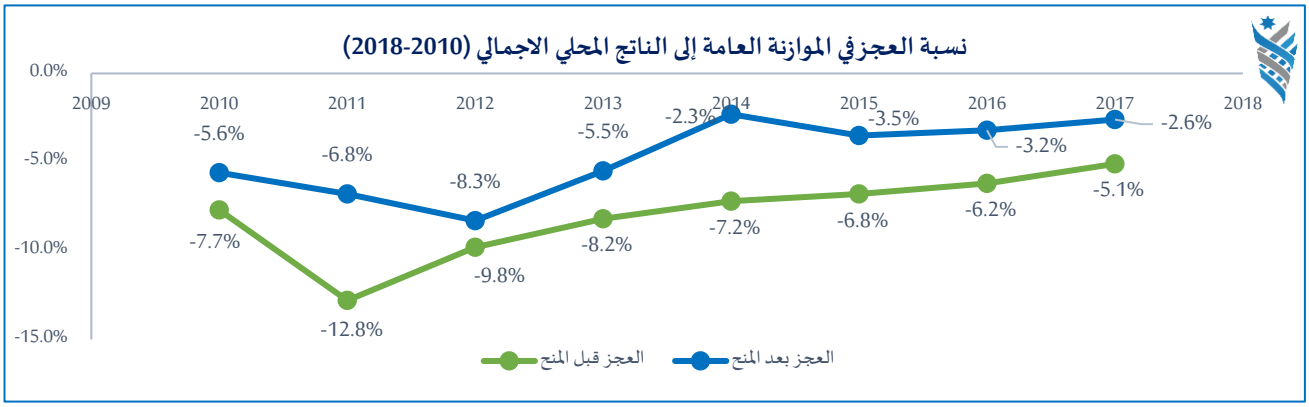

الرؤية المستخلصة من كتاب التكليف

بإيجاز، ما هي الأهداف التي يجب أن توجه رؤية التنمية الاقتصادية في الأردن؟ هل يجب توجيه الرؤية الاقتصادية في الأردن بهدف تحقيق النمو الاقتصادي فقط؟ أم انه يجب توجيهها لنصل إلى تقديم خدمات عامة ذات كفاية وكفاءة وجودة عالية؟

إن المهام التي تقع على عاتق الحكومة اليوم هي تحديد أولوياتها من حيث تحسين وتقديم الخدمات العامة التي يحتاجها الأردن، ويجب أن يتم تحديد هذه الأولويات والحاجات بهدف الارتقاء برأسي المال البشري والمادي في الأردن بشكل شامل. ان وجود مثل هذه الرؤية للارتقاء بالخدمات العامة في الأردن سوف يرسخ الثقة بين المواطن والدولة على المدى القصير إذا ما تم الإعلان عن وجود مثل هذه الرؤية الشاملة للارتقاء بالحياة اليومية للمواطنين، وكذلك ان الالتزام بتنفيذ هذه الرؤية سوف يقود على المدى الطويل إلى ترسيخ ايمان المواطن بدور الدولة ومؤسساتها في عملية التطوير والتنمية. كما إن تطبيقها سوف يؤدي أيضاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني وتطويره.

ولذلك، يؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني على أهمية المسائل التالية:

أولاً، الأهمية البالغة لبدء العملية التنموية من خلال نظام شبكة نقل شامل يربط كافة المحافظات والمناطق الأردنية (حضر وريف). وبطبيعة الحال، ان تطوير مثل هذه الشبكة يجب أن يُشرح بشكل كامل وتفصيلي للرأي العام الأردني، وذلك من حيث: أنواع المواصلات المستخدمة، التغطية الجغرافية، ووقت تنفيذ هذا المشروع والانتهاء منه.

ثانياً، الأهمية البالغة لتحسين كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية العامة القائمة حالياً، والارتقاء بها لمستويات أعلى من الجودة.

ثالثاً، الأهمية البالغة لتصميم وتطبيق نظام ضريبي يحقق المبادئ التالية: **أولاً**، تحقيق إيرادات ضريبية كافية وملائمة لحاجة الدولة، أي أنه على النظام الضريبي الجديد أن يوفر موارد مالية كافية للحكومة. **ثانياً**، قيام النظام الضريبي على مبدأي **العدالة والانصاف**، بحيث ترتفع نسبة العبء الضريبي كلما ارتفع الدخل وبشكل متناسب وتصاعدي. **ثالثاً**، البساطة، يجب أن يكون النظام الضريبي مُبسطاً

ومفهوماً للمكلفين، وذلك لمساعدتهم على فهم قواعد النظام الضريبي وتشجيعهم على الالتزام بها. **رابعاً، التنوع**، يجب أن ينتج عن النظام الضريبي تنويعاً لمصادر الإيرادات الضريبية. **خامساً، المرونة الضريبية**، يجب أن يتحلى النظام الضريبي بالمرونة؛ أي أن يقود لزيادة الإيرادات الضريبية بنسب أعلى من نسب زيادة النمو الاقتصادي.

إن هذه الرؤية الشاملة والالتزام الكبير الذي سوف يترتب عليها يجب أن يترجم إلى خطوات عملية يتم تطبيقها على أرض الواقع وبشكل سريع، وإذا نجحت الحكومة في إحداث فرق جوهري وحقيقي في كفاية وكفاءة الخدمات العامة في الأردن، سينعكس ذلك على حياة المواطن الأردني، بحيث سيتمكن خلال مسيرة حياته المهنية والأسرية وصولاً إلى مرحلة ما بعد التقاعد من الاستفادة مما يأتي:

أولاً، الاستفادة من الخدمات العامة ذات الجودة والكفاية العالية (تعليم مدرسي وجامعي، صحة، نقل عام).

ثانياً، الاستفادة من النمو الاقتصادي القوي والمستدام والذي سيأتي نتيجة للارتقاء بالخدمات العامة ورأسي المال البشري والمادي.

وبناءً على ما هو مذكور أعلاه، فإن على جميع أصحاب العلاقة من مكونات الدولة الأردني؛ حكومة ومجتمع مدني ومواطنين، فهم سياق كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز، وتقدير ما ورد فيه من رؤية اقتصادية والتكاتف والعمل من أجل ترجمتها إلى خطوات فعلية. حيث تضمن كتاب التكليف السامي مجموعة من الأهداف التي يقع على عاتق الحكومة تحقيقها، مثل؛ تحسين جودة الخدمات العامة (النقل العام، الصحة، التعليم) ورفع درجة كفاءتها وكفايتها، وإطلاق حوار وطني حول قانون ضريبة الدخل للوصول إلى قانون عصري وشفاف يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

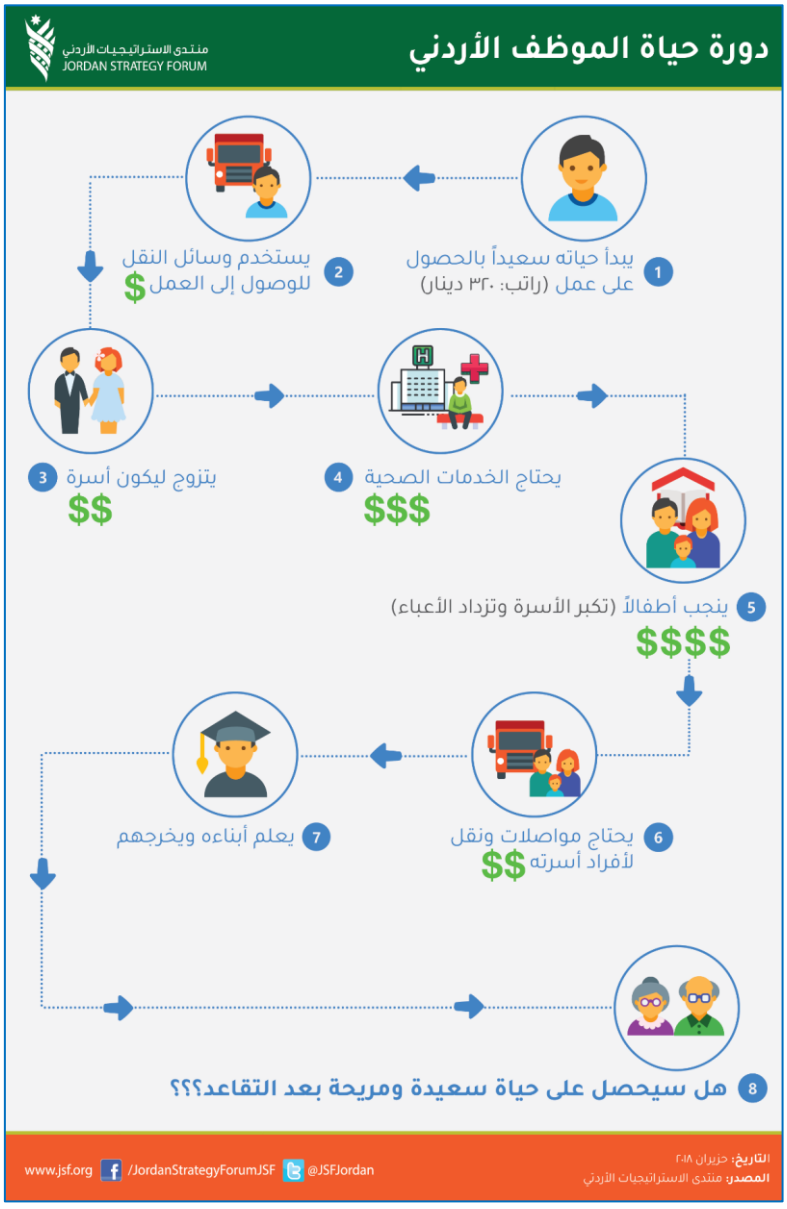

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF